

كوت ماري، العراق
داد كاي والاي نينكيكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد ٢٦ (الخاصة) ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ برئاسة القاضي السيد محمد المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد التماسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التلشبيدي وعسود صلاح التميمي وميثاقيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أئمن الماتونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميزة - طالبة العدم القرار التمييزي - سافرة محمد عبد عيسى أوكلها المحامي رعد العبيدي .

التميز عليه - المطلوب العدم القرار التمييزي ضد - عبيد كريم عوان .

الطلب

أصدرت هيئة الأحوال الشخصية الأولى في محكمة التمييز الاتحادية قرارها المرقم (٣٣٨٤) (الهيئة الشخصية الأولى/٢٠١١) والمؤرخ ٢٠١١/٨/١٠ القاضي بتلغض الحكم التمييز الصادر من محكمة الأحوال الشخصية في الترخ بعد (٢٩٥٩/ش/٢٠١٠) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/١٩، والظامة من قبل المدعي عبيد كريم عوان على المدعى عليهم سافرة محمد عبد وفارس رزاق عوان وجبر رزاق عوان للأجباب الواردة في القرار المذكور وإن التميزة طالبة العدم القرار التمييزي وبواسطة وكيلها المحامي رعد العبيدي فتمت هذا الطعن إلى المحكمة الاتحادية العليا مسبباً لتقديم طلبه باعتبار أن المحكمة الاتحادية العليا من مهامها قانوناً مراقبة حسن وصحة تطبيق المحاكم للقوانين ولم يبين السند القانوني الذي استند إليه بأن هذه المحكمة لها هذه الصلاحية . ومن ثم طلب للأجباب التي بينها بطلبه تسطيق اجسارة الدعوى الشرعية وإصدار القرار بالعدم القرار التمييزي المطلوب الحكم بالعدمه باعتبار أن المحكمة الاتحادية العليا (لها الولاية العامة على مراقبة حسن قيام المحاكم في عملها وتطبيقها التشريعات تنافذة بشكل سليم وعدم مخالفة أحكامها كافة التخرج والقانون والفقهاء) وكذلك لم يبين السند القانوني الذي يستند إليه من أن المحكمة الاتحادية العليا لها مثل هذه الصلاحيات ولكل ما تقدم

كوت ماري عراق
داد كاي بالاي نوبتخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد ٢١/٢٠١١/٢٠١٢

وضعت المحكمة الطلب موضع الطعن موضع التدقيق وأسفرت أسرارها التالي :

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الميز طلب اعتماد القرار التمييزي يطلب إصدار الحكم بتمام القرار التمييزي الصادر من هيئة الأسواق الشخصية الأولى في محكمة التمييز الاتحادية الرقم (٣٣٨٤) والمؤرخ ٢٠١١/٨/١٠ والمتضمن نقض قرار الحكم الصادر من محكمة الأسواق الشخصية في الترخ بعدد (٢٩٥٩/١٠/٢٠١٠) والمؤرخ ٢٠١٠/١٠/١٩. وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان الطلب لا يستند الى سبب قانوني بصلاحيه هذه المحكمة باصدار القرار المطلوب إصداره حيث ان صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٩٣) من الدستور لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بين هذه الصلاحيات إلغاء الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الاتحادية وإن ما جاء بطلبه من كون المحكمة الاتحادية العليا لها الولاية بذلك ولها مراقبة ضمن قسام المحاكم في عملها لا يند له من القساقون أو المسوقون ولقائل مما تقدم قرر رد الطلب وقرر القرار بالتالي في ٢٠١٢/٥/٢٠.


العضو
محدث المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم هادي محمد


العضو
أكرم أحمد باهيان


العضو
محمد صالح الفلشادي


العضو
جوبير صالح التميمي


العضو
ميثاقون شمشون قاسبي


العضو
حسين أبو المن